عرض الكتب (٣)

« سياسة التعليم فى مصر تحت الاحتلال البريطانى »

١٨٨٢ — ١٩٢٢

تأليف : محمد أبو الاسعاد

عرض : د٠ احمد زكريا الشلق

يحمل عنوان هذا الكتاب « سياسة التعليم فى مصر تحت الاحتلال البريطانى ١٨٨٢ — ١٩٢٢ » للأستاذ محمد أبو الاسعاد، ويقع فى ٢٧٩ صفحة، تضم مقدمة وفصولا ستة وقائمة بالمصادر والمراجع، وقد أصدرته دار النهضة العربية بمصر عام ١٩٨٣ فى طبعته الأولى، وأهداه مؤلفه — وهو معلم وباحث للدكتوراه — الى المعلم المصرى آملا فى قدرته الخلاقة على صنع مستقبل أفضل ٠٠ والكتاب جزء من عمل علمى ضخم، نال به صاحبه درجة الماجستير فى التاريخ الحديث من جامعة عين شمس عام ١٩٧٦، تحت اشراف شيخ المؤرخين المرحوم أ٠ د٠ أحمد عزت عبد الكريم، واشترك فى مناقشته وأجازته أ٠ د٠ أحمد عبد الرحيم مصطفى و أ٠ د٠ صلاح قطب٠ وكانت أصول البحث تضم تسعة عشر فصلا تحت عنوان « تاريخ التعليم فى مصر تحت السيطرة البريطانية ١٨٨٢ — ١٩٢٢ » ويقع فى ٤٣٢ صفحة، ويمثل البحث الأصلى استكمالا لخط علمى يؤرخ للتعليم المصرى، سياساته ومؤسساته، بدأه شيخ المؤرخين ويستكمله الآن زميل آخر، يدرس الفترة التالية لعام ١٩٢٢ ٠ ونشر الأستاذ أبو الاسعاد هذا الجزء المتعلق « بسياسة التعليم » آملا

أن يصدر لنا جزءا ثانيا يتناول فيه مؤسسات التعليم وتطورها ، سواء فى مراحل التعليم العام ، والعالى ، البعثات ، أو الأزهرى ، ثم معاهد اعداد المعلمين ، وكذلك مؤسسات التعليم الأهلى ، وكذا التعليم الأجنبى .
وكان حريا بالمؤلف أن يستكمل دراسته لتاريخ التعليم فى عهد الملكية الدستورية ابتداء من عام ١٩٢٢ ، لكنه شاء أن يتجه وجهة أخرى تتصل بتاريخ مصر والعروبة ، فسجل لدرجة الدكتوراه موضوعا تحت عنوان : « مصر والمسألة الليبية ١٩١١ — ١٩٥١ » تحت اشراف أ . د . عبد العزيز نوار ، عام ١٩٨٣ .

وتبدأ نقطة انطلاق الكتاب من اهتمام المؤلف بقضية ضعف بناء الانسان المصرى الناتج عن خلل المؤسسات التعليمية ، وعجزها عن خلق المواطن القادر على تفهم مجتمعه وعصره والتعايش معه ، ومن ثم فهو محق تماما فى اعتقاده بأن التعليم هو أرض المعركة الحقيقية ، وفى مطالبته والدعوة أكثر الحاحا فى هذه الأيام ، باحداث ثورة تعليمية مصرية قوامها تغيير مفهوم التعليم وأساليبه وثقافته .

أما الفصل الأول من الكتاب وعنوانه « الأسس العامة لسياسة التعليم » فقد تعرض فيه المؤلف لوجهتى النظر المصرية والبريطانية ، وتناقضهما ، وأثر ذلك على سياسة التعليم وأهدافه ونظمه ، وقد ركز المؤلف على كشف أسس السياسة البريطانية فيما يتعلق بالتعليم ، وتفنيد الادعاءات الاستعمارية بشكل منهجى علمى ، وانتقل لدراسة دور القوى الوطنية فى حركة التعليم وسياسته ، وتتبع ذلك من خلال عرض الاتجاهات الوطنية فى مواجهتها لسياسة الاحتلال ، والتركيز على دور الجهود الأهلية فى هذا المجال ، بحثا عن نظام قومى للتعليم .

أما الفصل الثانى فتناول « ادارة التعليم » وقد عالج فيه المؤلف

الهيئات التى تشرف على ادارة التعليم ، وهى نظارة المعارف ، مصلحة المكاتب الأهلية ، ديوان الأوقاف ، ثم مجالس المديريات .. وتناول تنظيماتها واختصاصاتها ، كما وردت فى اللوائح والمراسيم ، وكما مورست عمليا ، ثم انتقل الى دراسة السيطرة البريطانية على ادارة التعليم من تكريس المركزية ، وسطوة ونفوذ مستشار نظارة المعارف الانجليزى (دنلوب) واستبداده بأمور النظارة ، ثم حجم الموظفين الانجليز وسلطاتهم ، وأخيرا تحدث عن مراقبة مجلس شورى القوانين لسياسة التعليم ، وتعبيره عن مطالب الأمة فى مواجهة سياسة « نجلزة » التعليم .

بينما تناول « ميزانية التعليم » فى الفصل الثالث ، وقد بدأ المؤلف بدراسة الظروف المالية والسياسية لمصر ، وعلاقتها بتطور ميزانية التعليم ، وماكان له من آثار سيئة على انكماش ميزانية التعليم وضغط مصروفاته بحجة حل الأزمات المالية ، وقد زود المؤلف دراسته ببعض الجداول الاحصائية التى تعطى دلالة خاصة لهذا الموضوع الهام ، ثم انتقل الى تحليل سياسة الأنجليز المالية بخصوص موارد التعليم ومؤسساته ، وأوجه انفاق ميزانية التعليم ونسب توزيعها على فروعه المختلفة .

أما سياسة التوظف وعلاقتها بالتعليم فقد تناولها الفصل الرابع ، وفيه عالج المؤلف سياسة الاحتلال فيما يتعلق بالاعداد للوظائف الفنية والمتخصصة ، وخاصة فى مجالات الطب والصناعة والزراعة والتجارة واعداد المعلمين والقضاة ورجال الادارة .. الخ . وكذلك التركيز على مدى وفاء المتخرجين لحاجات الوظائف والمجالات السابقة ، ثم انتقل المؤلف بعد ذلك الى معالجة « ظاهرة التوظف » ومدى ارتباط التعليمبها، مع دراسة هذه الظاهرة فى اطارها التاريخى وتحليل النتائج التى ترتبت

عليها ، والتى أخطرها فى نظره ، ماأصاب الشخصية المصرية من ضعف حيث أصبح اجتياز الامتحان هو هدف التعليم وغايته ، والاهتمام بالجانب التحصيلى دون غيره ..

وفى الفصل الخامس تناول المؤلف موضوع مصروفات التعليم ومجانيته ، فدرس المسألة فى تطورها التاريخى ، منذ كان التعليم مجانيا فى عصر محمد على ، وحتى فرضت بعض أنواع الرسوم عليه ، والى أن فرضت سلطات الاحتلال البريطانى المصروفات على التعليم ، بل وزيادتها بشكل تدريجى ، وقد تتبع المؤلف هذه المسألة فى كل مراحل وفروع التعليم ، تتبعا احصائيا دقيقا ، وكذلك تعرض لرد الفعل الوطنى ازاء هذه السياسة البريطانية ، التى عبر عنها مجلس شورى القوانين ، كما فقد حجج السياسة الانجليز لجعل التعليم بالمصروفات ، والتى وردت فى تقارير المعتمدين والمستشارين الانجليز بمصر ، ثم انتهى المؤلف الى الخروج بتحليل مؤداه أن القاعدة الأساسية التى سارت عليها سلطات الاحتلال كانت تقوم على أساس الغاء مجانية التعليم وجعله بالمصروفات ، مع زيادة حجمها بحيث تتناسب مع مايتفق مع التلاميذ بالفعل .. وفى نفس الفصل عالج المؤلف موضوع « طبقية التعليم » فتحدث عن تمييز سلطات الاحتلال بين تعليم للأغنياء وآخر للفقراء ، ولكل مناهجه وأغراضه ، وانعكاس ذلك على نظرة المصريين للتعليم ، وازدرائهم للتعليم المهنى .. الخ ، ثم دلل على وجود أهداف سياسية تكمن خلف هذا التقسيم ، والتى تتمثل فى جوهرها فى حصر فرص التوظف فى مناصب الادارة ، وسلطات الدولة ووظائفها فى أيدى طبقة معينة محدودة من أبناء الأغنياء ، ممن ارتبطت مصالحهم بالسياسات البريطانية فى مصر ، وأفادوا من اجراءاتها .

أما الفصل السادس فقد تناول فيه المؤلف « ثقافة التعليم » أو ما أسماه بالصراع بين الثقافتين الفرنسية والانجليزية فى التعليم المصرى ، وارتباط ذلك تاريخيا بالمناقشة الاستعمارية الأنجلو فرنسية ،

ثم اتجاه سلطات الاحتلال البريطانى الى اضعاف الثقافة الفرنسية واللغة الفرنسية فى مدارس التعليم ومؤسساته فى مصر بشكل نهائى، وتناول بالمعالجة الاجراءات التى اتخذت بهذا الصدد ، لاحلال الثقافة واللغة الانجليزية محلها • وقد شملت المعالجة تتبع هذا التغيير بشكل احصائى ، خلال سنوات الاحتلال ، واعتماداً على تقارير مستشار نظارة المعارف (دنلوب) ، حتى لقد سجل المؤلف نجاح الساسة الانجليز فى هذه المسألة ، مما يؤكده انتهاء اللغة الفرنسية تقريبا من مناهج التعليم الابتدائى ثم انحصارها بشكل محدود جدا فى بعض مؤسسات التعليم العالى وفروعه •

ويتصل بنفس القضية قضية دراسية « لغة التعليم » والتى اختص بها المؤلف الفصل السابع ، فبدأه بدراسة موقع اللغات الأجنبية فى نظام التعليم المصرى خلال فترة البحث ، وأشار الى أهمية دراستها لتسهيل سبل الاتصال الحضارى بين مصر والشعوب المتقدمة ، ثم انتقل الى اثبات الحقيقة التاريخية التى مؤداها أن التعليم المصرى منذ عهد محمد على وحتى الاحتلال البريطانى ظل فى جوهره يعتمد على اللغة القومية فكانت اللغة العربية هى لغة التعليم وآداته ، وفى مختلف مراحله ، ثم ظهور اتجاه بين بعض المتأثرين بالثقافة الأوربية يدعو الى انهاض التعليم باتخاذ اللغة الأجنبية لغة التعليم والاستعانة بالمعلمين الأجانب لفترة من الزمن ، حتى يصبح هناك من المصريين من هم قادرين على تدريس العلوم العصرية باللغة العربية ، وبيان دور على مبارك فى هذا وخاصة عندما تولى نظارة المعارف عام ١٨٨٨ ، ثم ينتقل المؤلف بعد ذلك لتتبع سياسة الاحتلال البريطانى فيما يتعلق بنجلزة لغة التعليم، وذلك فى دراسة احصائية تحليلية وافية ، تشير الى خطورة المسألة وآثارها ، بل وربط ذلك وبين ظهور الدعوة التى تبناها بعض المستشرقين الأجانب لتحويل المصريين عن اللغة العربية ، واتخاذ اللغة العامية أداة للكتابة والتعبير الأدبى ، وكان الهدف من وراء ذلك كله هدفا

استعماريا يتصل بقطع صلة المصريين بتاريخهم وتراثهم العربى وأصول دينهم الاسلامى مع عزلهم عن باقى أجزاء الوطن العربى • •وقد انتقل المؤلف بعد ذلك بطبيعة الحال الى تناول رد الفعل الوطنى أو ما أسماه « معركة التعريب »بالرد على مزاعم الانجليز ومواجهتها الأمر الذىيجعل سلطات الاحتلال تميل فى النهاية للاستجابة الى المطالب الوطنية والتدرج فى تعريب التعليم ، ثم معالجة حركة التعريب عن طريق تنشيط مدرسة المعلمين وقيام حركة تعريب نشـــطة لأمهات الكتب والحرص على التأكيد على أن تكون لغة التعليم هى العربية فى مؤسســـات التعليم القائمــة والمستحدثة ، حتى لقد سجل المؤلف فى النهاية نجاح خطة التعــريب فى جعل التعليم باللغة العربية فى مختلف المدارس عدا مدارس الطب والصيدلة والمهندسخانة •

أما الفصل الأخير فكان عنوانه « الطلبة والسياسة » وفيه يتساءل المؤلف الى أى مد نجحت سلطات الاحتلال فى جعل المدرسة المصريـــة مؤسسة ديمقراطية وهل اســتطاع الطلبة المشاركة فى أمور السياسة ؟ ويرصد المؤلف ظواهر الطابع العسكرى للمدرسة المصرية ، وعزل المدرسة عن المجتمع ، وارتباط مصير الخريجين بالعمل فى أجهزة الدولة ، وكلها ظواهر تبعد المدرسة عن أسس التربية الديمقراطية •• ثم انتقل المؤلف لدراسة الحركة الطلابية ونموها بفعل ظهور قادة الحركة الوطنية الشابة فى بداية عهد عباس الثانى ، ونشاط الصحافة الوطنية ونضوج الــوعى القــومى وبروز الطــلاب ، ونشاط الصحافة الوطنية ونضوج الوعى سنة ١٩٠٦ ، وموقف سعد زغلول للقضاء على العناصر المتطرفة من الطلاب وتصاعد ونمو الحركة الطلابية وخاصة فى مواجهة سياسة الوفاق بين السلطتين الفعلية والشرعية ، وتتبع نمو المنظمات والمؤتمرات الطــلابية فى الداخل والخارج ، وخلال احداث الثورة المصرية عام ١٩١٩ ، ومواجهة السلطات البريطانية لها ، وخلص المؤلف الى أن فصل الحركة الطلابية

كان يتصل بقداسة الوطن وكرامة الانســـان المصرى وحقه فى الحــرية والاســـتقلال •

ـــ لقد عالج المؤلف دراسته بموضوعية وجــدية ، مستخدما مصادر أصيلة من وثائق عربية وانجليزية ، منشورة وغير منشورة ، مســـــتخدما منهجا تحليلا أجاد فيه استخدام مصادره ومراجعه ، ولكن هذا كله لايعقبه من الاتيان بخاتمة يقدم بها استخلاصا لدراسته ، والتى ربما أرجأها للجزء الثانى الذى نأمل أن يرى النور قريبا كما أن الدراسة قد تناولت بعض المسائل فى معالجة شديدة مثل « القوى الأجنبية ودورها فى حركة التعليم ص٢٨ » وكذلك (دور ديوان الأوقاف فى ادارة التعليم ص٤٦) التى نعتقد أنها كانت تحتاج الى وقفة أكثر من المؤلف ••

دكتور أحمد زكريا الشّـــلق

١٩٨٤/٦/٨